

المخلص

إن الإصلاح الاقتصادي في العراق بمفهومه البسيط هو التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و ضمن هذا التعبير المبسط تنظر لي مجموعة من الإجراءات التي بواسطتها يتم هذا التحول لذا فإن الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة مهمة وحساسة وهي الانتقال من النظام الاشتراكي النظام الراس مالي وترتبط هذه المرحلة ارتباطاً وثيقاً بعلاقات العراق وصندوق النقد والبنك الدوليين يتمثل هتان مؤسستان المشرف والمنظمة الرحيم لهذا التحول الذي يتم الانتقال والتحول من خلال تطبيق برامجهم المعروفة بالثبوت الاقتصادي و التكيف الهيكلي وتبرز أهمية هذه الدراسة في تشخيص أهم الآثار التي خلفها برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التحليل الوصف الاستقرار رأي الذي إشارة إلى الآثار الإيجابية التي تقع في الجانب الاقتصادي والمتمثلة في التحسين المستمر الذي يطرأ على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي إذ زاد الفائض في الموازنة العامة للحكومة من 595.5 مليون دولار في عام 2004 إلى 12,287.4 مليون دولار في عام 2007 فضلاً عن ارتفاع حجم الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع معدلات دخل الفرد وارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي